الديون البنكية (التعثـــر المصرفي) ....
أسبابها وأليات إدارتها

يواجه النشاط المصرفي في الفترة مشكلا متناميا يتمثل في **التعثر المصرفي**، وتعتبر هذه الظاهرة من أهم التحديات التي تواجه البنوك في ظل التحرير المالي والتي برزت نتيجة التوسع غير المنضبط للنشاط البنكي على الصعيد المحلي أو الدولي ، بهدف اجتذاب العملاء وتعظيم الأرباح مما تسبب في إنهيار بعض أكبر وأعرق البنوك في العالم ، وشكل أزمات عديدة آخرها الأزمة العالمية الراهنة والتي تعرف بأزمة الرهن العقاري.

وتكمن خطورة هذا الوضع في إمكانية إنتقاله إلى العديد من البنوك الأخرى في شكل عدوى ينجم عنها اهتزاز ثقة العملاء والمطالبة بسحب أموالهم بشكل جماعي ،مما يسبب عجزها عن الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل و ما يتبع ذلك من إنقطاع التمويل عن المشاريع والمتعاملين الإقتصاديين وبالتالي إنهيارها ،وكذلك هروب رؤوس المال الي الخارج بحثا مناخ إستثماري أكثر استقرار ،بالإضافة إلي اهتزاز الثقة بالجهاز المصرفي المحلي من قبل البنوك العالمية . ،

وإذا أردنا التعرف على التعثر المصرفي و أسبابه هذا وجدنا أنفسنا مضطرين إلى بحث العديد من الجوانب التي تكمن خلف هذه الظاهرة والتي ترجع إلى أسباب عديدة كضعف الايردات المصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور في ظل المنافسة الشديدة في السوق المصرفي وغياب الرقابة المصرفية الفعالة ، بالإضافة الي أسباب أخرى سنتطرق لها فيما بعد .

- ماهو التعثر المصرفي ؟ وفيما تكمن اسبابه وسبل معالجته ؟

هي عدم قدرة المصارف علي الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير من خلال السيولة المتوفرة لديها .

أ

أولا : التعثر المصرفي تعريفه وأنواعه

واجهت العديد من الدول النامية مشاكل مالية واقتصادية ،كالركود الاقتصادي و ارتفاع معدلات التضخم و تفاقم الديون الخارجية و العجز في ميزان المدفوعات ،وقد انعكست تلك المشاكل على أداء النظام المالي و بخاصة النظام المصرفي ،حيث أدت تلك المشاكل لانخفاض أنشطة المصارف وانخفاض معدلات نمو الودائع وبالإضافة إلي تعثر العديد من المقترضين عن سداد ديونهم للمصارف ،ويعود ذالك للسياسة التوسعية المتبعة من قبل البنوك في منح الاتمان نتيجة ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي لكثير من الدول النامية وبخاصة الدول المصدر للنفط في فترة السبعينات .

1 مفهوم التعثر المصرفي

ويشير التعثر المصرفي إلي مجموعة من المشاكل تجعله غير قادر علي الوفاء بالتزماته تجاه المودعين و المقترضين نتيجة لعوامل داخلية أوخارجية تجعل البنك مهدد بالافلاس و التوقف عن النشاط مما يجبر السلطات النقدية بالإضافة إلي الحكومة علي التدخل لمنع تفاقم التعثر وانتشاره علي نطاق واسع.

ويمكن تعريف التعثر المصرفي بأنه تلك الحالة التي يصبح فيها البنك مهدد بل إلافلاس او التوقف عن النشاط نتيجة صعوبات داخلية بالبنك اوخارجية عنه .

وقد يرتبط التعثر المصرفي بالتوسع الكبير في الائتمان غير المدروس في أوقات الازدهار الاقتصادي كما حدث ذالك في السبعينات في بعض الدول العربية نتيجة الطفرة النفطية ،حيث قامت البنوك بالتوسع بالائتمان غير المنضبط دون وجود ضمانات كافية مما انعكس بصورة سلبية علي قدرة المقترضين بالوفاء اثناء فترة الركود الاقتصادي في الثمانيات فارتفع حجم القروض المتعثرة وادي ذالك الي انخفاض الربحية و مواجهة العديد من البنوك حالات تعثر و فشل مصرفي محتملة ، ويربط بعض الاقتصادين التعثر المصرفي كنتيجة لعدم قدرة غالبية العملاء علي القتراض من البنوك التجارية ،لانهيار اسواق الائتمان في حين يري الاخرون بان التعثر المصرفي يحدث عندما تلجا البنوك الي بيع اصولها باسعر منخفضة لمقابلة المسحوبات المتزايدة او يمثل الانخفاض الحاد لقيام الاصول البنك نتيجة إفلاس عدة بنوك متجمعة

وعلي ضوء هذا التعريف يمكن تحديد التعثر المصرفي بانه تلك الحالة التي تعجز فيها البنوك التجارية مواجهة السحوبات الكبيرة من قبل العملاء ، لقلة السيولة المتوفرة ليها نتيجة تعرض البنوك لمشاكل و صدمات كبيرة كانخفاض العملة الوطنية وتدهور كبير في اسعار الاسهم و العقارات و ضعف ادارة البنك والتوسع الكبير في الائتمان المصرفي غير المدروس ،و الاعتماد الكبير علي الاقتراض الخارجي في تمويل استثمارات طويلة الاجل ،مما ينعكس على انخفاض اصولها وتدني ربحيتها ويتفاقم التعثر المصرفي بهروب الودائع بحيث يصبح البنك امام وضع تعثر او فشل محتمل .

وبشكل عام فان التعثر المصرفي يمكن تحديده من خلال مؤشرات التعثر والذي يكون اساسه وجود خلل في جانب الموجودات من الميزانية العمومية للمصارف ،وذلك عن طريق تدهور نوعية الأصول وهذا يطرح عدة متغيرات تؤدي الي التعثر المصرفي ،كالارتفاع المتواصل الديون غير المسددة ،مما يجعل عملية التحليل صعبة في تتبع النقاط الرئيسية للتعثر

والمشاكل التي تواجه البنوك يمكن ان تكون خارجة عن ارادة البنك و ترتبط بالمناخ العام الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، وهناك مشاكل ذات علاقة خاضعة لسيطرة البنك كالمشاكل الفنية و الادارية كما يمكن ان تواجه البنوك مشاكل خارجية وداخلية في ان واحد **كما حدث في ازمة المكسيك عام 1994 حيث بدات الازمة في البداية نتيجة للانخفاض الحاد في عملتها بالاضافة الي قيام السياسة النقدية بعدة اجراءات تحريرية، كتحرير اسعار الفائدة و الغاء القيود علي الائتمان و الغاء نسب السيولة الاجبارية ، ونتيجة لذالك توسع الائتمان المصرفي بشكل كبير قبل حدوث الازمة ،مما نتج عن ذالك تفاقم القروض غير المسددة ،بعد ان تم السماح بتعويم عملتها التي تعرضت للانخفاض بعد ذالك مم ساهم في المزيد من التدهور و التعثر للبنوك في هذا البلد.**

وفي المقابل نجد بان تعثر المصارف في دول جنوب شرق اسيا قد ارتبط بالانخفاض الحاد في عملاتها وفتح اسواقها المالية و النقدية امام الاجانب مما سهل حركة رؤوس الأموال قصيرة الاجل ،واعتماد البنوك علي الاقتراض الخارجي قصير الأجل لتمويل أصول طويلة الاجل مما ادي الي تدهور وتعثر العديد من البنوك نتيجة فشل العديد من المشاريع التي تم تمولها من قبل البنوك .

وليس من الضرورة ان تصل ظاهرة التعثر المصرفي الي حد تصبح معه البنوك مهددة بالتوقف عن النشاط وانما يكفي ان تواجه مشاكل و صعوبات كبيرة ،ولوجود التباين في اسباب ظاهرة التعثر من بيئة لاخري ، فان ذالك ادي الي عدم وجود تعريف محدد لها وذلك لاختلاف العوامل المؤدية إليه من بلد إلي أخر، ولعدم توفر معلومات كافية عن الأسباب المؤدية للتعثر المصرفي ،ولتماثل النتائج لهذه الأسباب يمكن ترجيح سبب من اسباب التعثر في مدي تأثيره السلبي علي الظاهرة ،ويتمثل ذلك بعدم قدرة البنوك علي تلبية الطلب علي النقود من قبل الجمهور علي المدى القصير ،وتبرز هذه الحالة عندما يشعر الجمهور بان هناك مؤشرات لحدوث أزمة في البنوك ،فيولد لديهم مخاوف يدفعهم للتوجه المكثف لسحب ودائعهم في وقت متقارب ،مما يعكس عدم قدرة البنوك على تلبية حاجات الجمهور الكبيرة بنفس الوقت .

2-أنواع التعثر المصرفي

تتعلق نوعية التعثر المصرفي التي تواجه المصارف بمجموعة الظروف المتعلقة بالنشاط المصرفي علي المستوي الكلي وكذلك بطبيعة العوامل الداخلية المتعلقة بالمؤسسة المصرفية لذلك يمكن تقسيم التعثر المصرفي الي نوعين

- التعثر الناتج عن المنافسة المصرفية :

واجهت المصارف في ظل التحرير المالي والمصرفي العديد من التحديات التنافسية ،فبدات تقوم بتطوير وتوسيع انشطتها لمواكبة التطورات الكبيرة علي الساحة المصرفية ،فادخلت اجهزة الصراف الالي التي تقدم عدة خدمات للعملاء كوسيلة للحصول علي النقود بسرعة او ايداع الاموال وتحويلها والتحقق من الرصيد النقدي ورصيد الحساب الجاري وادت هذه التطورات الي خلق إمكانات جديدة لتعظيم الارباح،ونجد بان التعثر المصرفي يرتبط بشكل كبير باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في شكل الصيرفة الألكترونية ، تعتمد المصارف في تعظيم الارباح علي تنويع الخدمات المصرفية و التسهيلات الائتمانية و المحافظ الاستثمارية و العمولات التي تتقاضاها ،إذ واجهت العديد من المصارف الكثير من المشاكل نتيجة تدهور العمليات والنشاطات المصرفية بسبب عدم قدرتها علي مواكبة التطورات الكبيرة التي حصلت في الساحة المصرفية و عدم المقدرة علي منافسة البنوك الكبرى مما اثر سلبا علي

ربحية بعض المصارف نتيجة تردي النشاط المصرفي بها ،واعتمادها علي خدمات مصرفية تقليدية ،حيث ادي ذلك الي انخفاض حجم الودائع الذي يمثل المصدر الرئيسي لتحقيق العوائد ،وبسبب تطور النظام النقدي والمالي ظهرت مؤسسات جديدة تنافس البنوك التجارية ،كشركات الاستثمار والمؤسسات الإئتمانية وظهور المؤسسات المصرفية وفقا الاحكام الشريعة الاسلامية ،حيث اصبح التنافس غير محصور بين المصارف التقليدية ذاتها في استقطاب المدخرات وانما دخلت المنافسة مؤسسات مالية غير مصرفية اثر بصورة سلبية علي انخفاض ايرادات البنوك التجارية خصوصا والبنوك عموما .

ونجد بان النشاطات المصرفية اصبحت امام تحديات و مصاعب ، فهناك التحديات الاقتصادية التي ترتبط بالظروف الاقتصادية التي تحيط بالعمل المصرفي ،وهناك التحدي التكنولوجي و يتوقف نجاح المصارف علي مدي استيعابها لتكنولوجيا الحديثة و استخدامها في العمل المصرفي ،بالاضافة الي وجود تحدي اخر يتمثل بالعولمة الذي تفرضه ثورة الاتصالات وانفتاح اسواق العالم علي بعضها مما يرفع وتيرة المنافسة ،ويفرض علي المصارف تقييم المخاطر و اثرها علي نشاط وربحية المصارف

وبالرغم من ايجابيات ازدياد المنافسة في العمل المصرفي وخدمته للاداء الاقتصادي الكلي،الا ان كثيرا من المصارف عانت من صعوبة التكيف مع الظروف المستجدة التي افرزتها المنافسة الشديدة بحيث اصبح البقاء للاقوى و ذلك لرفع القيود عن العمل المصرفي واستحداث تقنيات مصرفية جديدة و اصبحت المصارف الامريكية و الاوروبية و اليابانية في وضع تنافسي شديد ، بالاضافة الى دخول مؤسسات غير مصرفية ميدان العمل المصرفي، فقد تحولت وظيفة هذه المؤسسات من البحث عن التمويل الي ممارسة النشاط المالي المتكامل وذلك على حساب المصارف .

ولكي تتمكن المصارف التجارية من مواجهة التحديات التي تفرضها الظروف الاقتصادية ،والمنافسة الكبيرة بين المصارف التجارية او دخول مؤسسات مالية جديدة تستقطب ادخارات الافراد ،يجب ان تقوم المصارف التجارية بمواكبة التطورات على الساحة المصرفية وتطبيق نظام الصيرفة الشاملة ،وتنويع المنتجات وفقا للمقياس و المعايير العالمية ،و القيام بزيادة راس مالها لمواجهة متطلبات المرحلة و الاعتماد على الكفاءات الادارية والمصرفية القادرة على مواكبة ومجاراة التطورات الحديثة.

ـ التعثر المتعلق بالمؤسسة المصرفية :

يتعلق هذا النوع من التعثر بالبنك ،ويكون التعثر هنا كالمرض الطبيعي يمكن ان يتدرج في الخطورة منوعكة الي حالة مرضية تتطلب المعالجة او اجراء عملية جراحية الي وضع ميؤوس منه في الشفاء .

ويتطلب اجراء تحليل للميزانية العامة و ميزانية الدخل للتعرف على الوضع الحقيقي للبنك المتعثر وعلي حجم هذا التعثر واهم هذه العوامل التي ادت الى ظهوره و كيفية معالجة ،فقد يكون التعثر ناجم عن عدم كفاية موجودات البنك على تغطية مطلوباته .ومواجهة البنك ازمة في السيولة حيث يكون البنك في هذه الحالة عاجزاعن تلبية مسحوبات المودعين ونتيجة شعور المودعين بالخوف حول مستقبل اموالهم المدخرة في هذه البنوك فان هذا الشعور قد يتحول الى هلع كبير يصيب المودعين ويؤدي بهم الى سحب ودائعهم بصورة سريعة ،مما ينذر بالتعثر المفرط وهو ارتفاع حجم الديون بما فيها الديون المتعثرة .

ويكون البنك امام احتمالين في هذه الحالة ،الاول:يستطيع البنك من الحصول علي السيولة لمواجهة هذا الوضع فيكون التعثر هنا غير مكشوف للعيان ولا يكشفه الا جهاز يقوم باعمال المراقبة الداخلية و

الخارجية المستمرة ،كالبنك المركزي ،واما الاحتمال الثاني لايستطيع البنك توفير السيولة لمواجهة الوضع الذي يتعرض له فيكون تعثره مكشوفا ويصبح البنك في وضع افلاسي محقق .

وتعود اهم الاسباب لهذا النوع من التعثر **في ضعف كفاءة الادارة** ،وسوء تقييم مخاطر السوق و الاستثمارات من قبلها فعلى سبيل المثال نجد بان ازمة المصارف في جنوب اسيا تعود الى استمرار الاقراض المفرط غير الحكيم بسبب الخبرة المحدودة للمؤسسات المالية ز البنوك في التسعير وادارة المخاطر ،حيث اساءت البنوك تقدير مخاطر الاقتراض المحلي والاجنبي واصبحت عالية الاستدانة للاجانب وعندما انخفضت قيمة العملات وارتفعت اسعار الفائدة وانهارت اسعار العقارات والأسهم ادى ذلك الى انهيار عدد كبير من المشاريع و الشركات ،و بالتالي ظهور ازمات وحالات تعثر وفشل للعديد من المصارف في هذه البلدان .

3-أسباب التعثر المصرفي

أ. -الأسباب الخارجية

هنالك أسباب عديدة لتعثر المصارف، كتوجه بعض البنوك إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل واستخدامها في استثمارات طويلة الأجل،وكذلك فشل المستثمرين الذين يعتمدون باستثماراتهم على الاقتراض من المصارف، بالإضافة إلي السحب الكبير الغير متوقع من قبل الجمهور،لودائعهم لعدم وجود الطمأنينة الكافية حول ودائعهم في المصارف نتيجة بروز مؤشرات تعثر وحالات فشل لعدة مصارف في بلد واحد

ونجد بان بعض المصارف واجهت حالات من التعثر نتيجة وجود مؤسسات ضمان الودائع التي وجدت لحماية المودعين وليطمئنوا على مستقبل أموالهم لدى المصارف ، لان وجود مثل هذه المؤسسات تساهم وبطريقة غير مباشرة إلى تدني الكفاءات الإدارية وخاصة إدارة التسهيلات الائتمانية وعدم دراسة المخاطر بشكل فعال أو الدخول في مخاطر عالية لتحقيق اكبر عائد في ظل اعتماد على وجود مثل هذه المؤسسات تقديم الدعم وحماية المودعين والمساهمين

و يرى بعض الاقتصاديين بان أهم أسباب التعثر في أمريكا تعود إلى توسيع البنوك في اقتراض العالم الثالث بشكل خاص حيث توسعت البنوك الأمريكية في اقتراض إلى دول أمريكا الجنوبية إلى جانب وجود إدارات غير منضبطة توسعت في الائتمان. وفي بلدان عربية تعود أهم العوامل إلى ظاهرة التعثر المصرفي إلي التوسع الغير مدروس في الائتمان نتيجة الفورة النفطية ،مما أدي إلي بروز مشكلة عدم كفاية الضمانات وتفاقم الديون المشكوك في تحصيلها و قصور و ضعف الإدارات في مواكبة التطورات الصناعية المصرفية و ضعف أعمال الرقابة المصرفية التي تمارسها السلطات النقدية.

و يعتبر الركود الاقتصادي و التضخم العوامل الاقتصادية الهامة في بروز ظاهرة التعثر،حيث إن تجارب الركود الاقتصادي في أمريكا اللاتينية و الناجمة عن تراجع الناتج المحلي و ارتفاع معدلات التضخم أدت إلي تغيرات كبيرة في أسعار الاقتراض و الإيداع،مما انعكس ذلك بصورة سلبية علي أداء المصرف و معدلات الربحية.

-التدخل المصرفي:

تلجا بعض الحكومات إلي التدخل في أعمال المصارف و خاصة في البلدان النامية و الأسواق الناشئة، فعمدت الحكومات إلي استخدام المصارف التي تملكها أو التي لها حصصا كبيرة فيها بإجبارها على تمويل مشاريع مشكوك في أمرها ، و تستغل أيضا بعض الحكومات هذه المصارف لتنفيذ السياسات الصناعية و الاجتماعية الوطنية.

وتساهم بعض الدول من خلال المصارف الحكومية في تسوية الأسواق المالية عن طريق توفير التمويل وفق أسعار فائدة اقل من أسعار الفائدة التي تمنحها المصارف التجارية الأخرى و يقدر البنك الدولي من خلال إحصائياته بان أكثر من 15 دولة ناشئة شهدت أزمات مالية في معظم مصارفها الحكومية ، حيث تنظر الحكومة إلي هذه المصارف على أساس إنها ممول الخزينة العامة من خلال اقتراض العام بمعدلات كبيرة من مواردها الذاتية و غير الذاتية، مما يؤدي إلي ظهور مصاعب و مشاكل كبيرة لهذه المصارف نتيجة الأداء السيئ للمؤسسات و شركات القطاع العام مما ينعكس علي مستقبل هذه المصارف.

التحرير المالي

بدأت المصارف التجارية في العالم منذ بداية الثمانينات بالتوجه نحو التحرر المالي من خلال رفع القيود علي أسعار الفائدة و إزالة القيود عن الأسواق المصرفية مما شجع المصارف علي الاقتراض دون حدود و تحول الخدمات المالية التقليدية إلي أعمال و ميادين جديدة.

أعدها المصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي و صندوق النقد الدولي حول أسباب الأزمات المالية في فترة الثمانينات و التسعينات لعينة من29 دولة ، تبين بان هناك 17 دولة تعرضت للازمة المالية في مصارفها بعد فترة خمسة سنوات من التحرير المالي و أثبتت تجارب عدت مصارف أن التحرير المالي يؤدي إلي تعريض المصارف لمخاطر جديدة ، فرفع القيود عن التسليف يشجع المصارف علي زيادة تسهيلاتها الائتمانية بشكل غير منضبط ، مما يلحقها خسائر كبيرة نتيجة لعدم تمتع الجهات المقترضة بالمصداقية الائتمانية أو بسبب خسائر المشاريع التي تم الاقتراض إليها.

فالتحرير المالي يعمل علي زيادة رؤوس الأموال القصيرة الأجل بالتوجه إلي أسواق التي ترتفع فيها معدلات الفائدة و المخاطر تكون قليلة.

والتحرير المالي يعمل علي زيادة حدة المنافسة بين المصارف مما يجبرها علي التوسع في أعمال جديدة ذات مخاطر مرتفعة، و يتطلب ذلك من إدارة المصارف القدرة علي تحليل المخاطر و إدارتها بطرق علمية و عملية.

ب-أسباب تشريعية

وتمثل قصور القوانين التي تحكم أعمال البنوك و المؤسسات المالية من حيث عدم شموليها و تغطيتها لكثير من ثغرات التي تظهر في الأعمال المصرفية ، و التي تساعد في اتخاذ الإجراء الحازم في الوقت المناسب.

و الكثير من حالات التعثر أو فشل المصارف تكمن وراء عدم تطور التشريعات المصرفية داخل البلد، حيث نجد كثير من الإجراءات و التعليمات التي تتخذها السلطات النقدية لا تتناسب مع حجم المخالفات التي ترتكبها بعض المصارف ، ولاسيما أن نشاطاتها المصرفية تعتمد علي ودائع العملاء ،

فهناك قصور في التشريعات خاصة في التعامل مع حالات الفشل للمصارف الاجنبية كحالة بنك الاعتماد و بنك المشرق و قصور في بعض التشريعات المصرفية فيما يتعلق بعدم وجود تغطية كافية لحالة التوقف عن الدفع و التصفية.

2/الأسباب الداخلية

ا/**الإدارة السيئة و تدني الكفاءة الإدارية :**

إن توسع المصارف في أعمال المالية الجديدة ذات مخاطر مرتفعة نسبيا يتطلب إدارة ذات كفاءة عالية في تحليل هذه المخاطر و إدارتها بطرق علمية و عملية حديثة و إلا سوف تلحق خسائر كبيرة للعديد من المصارف في ظل تدني الكفاءة الإدارية و الإدارة السيئة.

إن غياب خصائص الإدارة الكفؤة في إدارة المصارف تساعد في تعرض هذه المصارف للكثير من الصعوبات و إلي حالات تعثر بسبب ضعف السياسة الائتمانية و الاستثمارية و عدم القدرة علي تحليل المخاطر لتسليف و ضعف إدارة المحفظة الاستثمارية و التركز في قطاعات معينة .

وتواجه العديد من المصارف الكثير من المصاعب نتيجة سوء الإدارة ، خاصة إدارة التسهيلات الائتمانية و الاستثمارية ، فعند تراكم الخسائر للمصرف لعدت سنوات تلجا بعض الإدارات إلي الاقتراض خطر بأسعار فائدة عالية للمؤسسات و شركات تحمل مخاطر كبيرة من اجل تحقيق عائد كبير لتغطية خسائرها ولكن سرعان ما تجد نفسها أمام زيادة القروض المتعثرة و بتالي زيادة الخسائر.

ب/ ضعف الرقابة المصرفية

إن ضعف الرقابة المصرفية علي أداء المصارف له دور كبير في ظهور حالات التعثر ، فالرقابة الداخلية داخل المصارف تعمل علي ضبط العمل و التقيد بتنفيذ التعليمات الداخلية للمصرف و التعليمات و الأوامر من السلطات النقدية فوجود الرقابة المصرفية الفعالة تساعد في الالتزام التام بقواعد المصرف و الإدارة الحكيمة بنسبة لتسهيلات الائتمانية لتجنب القروض المتعثرة ، أم الرقابة الخارجية علي أداء البنوك من قبل السلطات النقدية للحد من المشاكل و الصعوبات التي قد تواجه المصارف التجارية فوضع القيود علي التدفقات النقدية الداخلية قصيرة الأجل يقلل من المخاطر التي تواجه النظام المصرفي خاصة عندما يتم هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلي الخارج بسبب بروز مشاكل و صعوبات اقتصادية

ج/الغش و الفساد

تمثل الأسباب الأخلاقية من أهم التحديات التي تواجهها الرقابة المصرفية ، حيث يستعصي علي المراقب اكتشافها نظرا للإحكام في تخطيطها و تنفيذها و تعتمد علي أخلاقيات مستمدة من التربية الأساسية تعود لجذور ثقافية و تربوية عامة نشا فيها العميل.

ويكون الغش الذي يتعرض له المصرف المتعثر النابع من قبل الموظفين أو العملاء، فهناك عمليات الغش و الفساد انتشرت عدد من المصارف أدت إلي زيادة تدهور أوضاعها نتيجة المبالغ الكبيرة التي تم اختلاسها، و من صور الغش استغلال إدارة بعض المصارف مراكزهم لمصالحهم الخاصة من خلال الاقتراض الداخلي الذي يوجه إلي مدراء المصارف أو الموظفين أو شركات مملوكة لأصحاب المصارف.

و نجد بان هناك العديد من المصارف التي تعرضت بسبب قيام أصحاب النفوذ فيها بمد عائلاتهم و عدة تجمعات لهم ارتباطات بها بمصادر تمويل متساهلة علي رغم من الأنظمة المصرفية الوطنية التي تمنع هذه الممارسات

قيود و أنشطة المصارف وتقديم المساعدة اللازمة حتى تستطيع إن ترفع من راس مالها.

4-آثار التعثر المصرفي

أهم الآثار السلبية البارزة التي تتركها حالات التعثر المصرفي تتمثل في ما يلي:

- **تباطؤ النمو الاقتصادي:** لقد ترتب علي التعثر المصرفي في البلدان المختلفة انخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة الخسائر التي لحقت بالمؤسسات الملية والمصرفية، حيث يتبع حالات التعثر وضع قيود علي التوسع في التسهيلات الائتمانية والاستثمارية و قلة الطلب علي الائتمان المصرفي. و ينبع ذلك عن الركود الاقتصادي و عزوف المستثمرين عن الاستثمار و تصفية بعض الاستثمارات القائمة بسبب نقص التمويل بل انقطاعه عن المؤسسات و المشاريع الإنتاجية.

-الهلع و اهتزاز الثقة في المصارف المتعثرة و الجهاز المصرفي المحلي والدولي :

يكون ذلك بشكل عام بإحجام العملاء عن الإيداع و الادخار بالمصارف، و بتالي هبوط مصادر تمويل الاستثمار و حدوث خسائر كبيرة للمصارف لفقدانها جزء كبير من أهم مصادرها في التمويل المعتمد علي الودائع.

-**تحول التدفقات النقدية الخارجية والداخلية لراس المال** إلى أماكن الأكثر استقرارا و أمانا لأموالهم بسبب تخوف المستثمرين من الآثار السلبية التي تصيبهم نتيجة التعثر المصرفي :فعند ظهور مؤشرات تدل على الصعوبات والمشاكل في المصارف التجارية واحتمال تعثرها تبدأ التدفقات النقدية لرأسمال إلى خارج البلد الذي يتعرض إلى حالات التعثر المصرفي بحثا عن أماكن أكثر استقرارا وأمانا، وتكون خطورة في استقرار هذه في المناطق الجديدة ويصعب عودتها

_ **تأثر الجهاز المصرفي المحلي**: الذي يعاني من حالات التعثر المصرفي سلبا بعلاقاته مع المصارف الدولية، ويظهر ذلك لعدم قدرة المصارف على التمويل الدولي إلا شروط صعبة تفرضها المصارف الدولية ونجد التأثيرات الجانبية واسعة المدى.

_التعثر وفشل بعض المشاريع والشركات التي انقطع عنها التمويل نتيجة تعثر المصارف التي تتعامل معها القطاعات الاقتصادية المحلية وخاصة المشاريع والشركات التي تعتمد في تمويلها على تلك المصارف المتعثرة ، وعدم مقدرة هذه المشاريع التعامل مع مصارف اخرى للحصول على التمويل اللازم

_ **الأثر على السياسة النقدية:**

يتطلب تطبيق السياسة النقدية وجود تناغم وانسجام بين أدوات السياسة النقدية والأهداف التشغيلية والأهداف الوسيطية من جهة وبين الأهداف العليا من جهة أخرى حيث أي خلل في الجهاز المصرفي يؤثر على تلك العلاقات فمثلا يؤثر ضعف الجهاز المصرفي على متانة الصلات بين الأهداف الجزئية (كسعر الفائدة) والأهداف الوسيطة (كعرض النقد) والأهداف العليا (استقرار الاستقرار) وهذا يؤدي إلى حدوث اختلال في السياسة النقدية.

_ **<u>الأثر على القطاع الخارجي:</u>**

إن تعثر المصارف يؤدي إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي وبالتالي هروب الأموال للخارج وفقدان للاحتياطات النقدية الصعبة مما ينعكس بصورة سلبية غلى حساب الرأس مال بالإضافة إلى انه يؤثر بصورة غير مواتية على التمويل لإدامة عملياتها وستواجه منافسة في تصدير منتجاتها للأسواق الدولية.

6- الآليات المتبعة في مواجهة التعثر المصرفي

لايمكن للبنوك وقاية نشاطها من التعثر إلا باتخاذ التدابير الكفيلة بإدارة المخاطر بطريقة رشيدة وفقا لمتطلبات لجنة بازل والهيآت الدولية ،

تسيير مخاطر القروض المصرفية

باعتبار القرض ومخاطره وجهان لعملة واحدة، أي أن البنك حين منحه للقروض يتعرض لمخاطر عديدة ومتوقعة وغير متوقعة ، ومن أجل تفادي هذه المخاطر وتدنيها يتوجب على البنك وضع طرق لتسييرها التي تكون مبنية على أسس مضبوطة.

من أجل تقليل مخاطر القروض التي يتعرض لها البنك فهو يستخدم عدة طرق كالتنويع وسياسة الوقاية من الخسائر وهذا ما سنتطرق إليه في الفرع الأول. أما الفرع الثاني فسوف تناول من خلاله وسائل مواجهة المخاطر المصرفية.

طرق تقليل المخاطر المصرفية

- التنويع: إن التنويع في الاستثمارات يؤدي إلى تخفيض المخاطر، ولكنه لا يؤدي إلى إزالة هذه المخاطر أو القضاء عليها، وتضع المصارف سياستها وضوابطها لتنويع استثماراتها التي قد تشمل المجالات التالية:

أ- أنواع الأوراق المالية التي يجوز للمصرف الاستثمار فيها وقيمة الاستثمار في كل نوع، فتحدد الإدارة أنواع هذه الأوراق المالية من حيث كونها أسهم أو سندات تنمية أو سندات قرض، أو أذونات خزينية كما أنها قد تحدد القطاعات الممكن الاستثمار فيها كقطاعات البنوك أو الخدمات أو الصناعة أو التأمين، أو قد تحدد الاستثمار في أوراق مالية محلية أو أجنبية ؛

ب- مستوى جودة الأوراق المالية، فتحديد مستوى الجودة له علاقة مباشرة مع النسبة المقبولة من المخاطر، فإذا لم يكن لدى المصرف استعداد لقبول مخاطر عالية فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية الجيدة المستوى ؛

ت- تواريخ الاستحقاق: إذ تعمل إدارة المصارف دائما على جدولة تاريخ استحقاق السندات كي تتناسب مع احتياجات التدفق النقدي، ومتطلبات السيولة، حيث أن المصرف دائما يواجه مشكلة عدم توافق تواريخ استحقاق الودائع مع تواريخ استحقاق القروض. وإحدى الطرق المعروفة التي تستخدمها عدة مصارف في تنويع تواريخ الاستحقاق هي طريقة تدريج تواريخ الاستحقاق والتي تتضمن استثمار قيمة متساوية في السندات التي تستحق كل سنة لمدة 10سنوات مثلا وبعد مرور كل سنة يتم بيع السندات التي استحقت تواريخها خلال تلك السنة وشراء سندات أخرى بنفس القيمة تستحق بعد 10 سنوات وهكذا.
ويجب أن تراعي إدارة المحفظة درجة الارتباط بين عوائد الأوراق المالية المكونة للمحفظة، باستطاعتها تقليل المخاطر التي تتعرض لها هذه العوائد عن طريق اختيار الأوراق المالية .

02- سياسة الوقاية من الخسائر:

تلجأ المصارف عادة إلى اتباع سياسات معينة بهدف وقاية نفسها من المخاطر وذلك عن طريق متابعة نشاط الإئتمان ومراجعة سياستها الإئتمانية بشكل دورى ومطابقته مع مستجدات السوق المصرفية ومتابعة مدى احتمال انخفاض أسعار الأوراق المالية التي تمتلكها، فقد يتوقع المصرف انخفاض أسعار الأوراق

المالية بعد ثمانية أشهر في نفس الوقت الذي من المتوقع فيه زيادة الطلب على القروض وظهور حاجة المصرف إلى سيولة، وحتى يتجنب المصرف بيع أوراقه المالية بخسارة بعد ثمانية، فإنه يعمل على وقاية نفسه من تلك الخسائر بتوقيع ما يسمى بعقد الاختيار، فقد تشمل عقود الاختيار الأسهم والسندات كما قد تشمل العملات الأجنبية والأدوات المالية والسلع.

وعقد الاختيار هو ذلك العقد الذي يعي لحامله الحق في أن يبيع ويشتري كمية معينة من الأوراق المالية أو غيرها من السلع بسعر محدد سلفا في تاريخ لاحق.

لا يقتصر الدور الرقابي في المجال المصرفي على وضع نظم تستحق السيطرة على المخاطر الحالية بل يمتد إلى تنمية وتطوير الوسائل والنظم الصحيحة لمواجهة على النحو الذي يكفل قيام البنك بممارسة كافة أنشطته بأسلوب مناسب ومقبول وذلك في إطار التقييم الدوري للمراقبين لمدى مناسبة المعايير الرقابية القائمة للتطورات المستجدة على الساحة المصرفية، وآثارها على المستوى الإجمالي لمخاطر كل نشاط على حدى والمخاطر المتداخلة وأساليب القياس المتبعة في البنك، وبمعنى آخر وضع كافة الضوابط الرقابية مع مراعاة المرونة لكافية والتي تأخذ في اعتبارها النقاط التالية:

- التطورات التي تطرأ على الصناعة واتجاهات التكنولوجيا والتشريعات والمنافسة؛

- الربحية الحالية والمتوقعة للصناعة المصرفية؛

- هيكل إيرادات البنك ومدى تقلبه؛

- الواقع الاقتصادي القائم ودوره في العمل؛

- التوقعات الخاصة بالمستقبل طبقا لتقارير مؤسسة تقييم.

ولا يعني ذلك إحلال الدور الرقابي في محل الدور الإداري في التعامل مع مخاطر العمل المصرفي، بل تعاون وتنسيق كامل بين الدورين ودعم متواصل من الجهاز الرقابي للعملية الإدارية وقراراتها، وبما يجنبها التعرض لأي نوع من المخاطر.

ولعل أهم المتطلبات للرقابة على مخاطر البنوك تتمثل فيما يلي:

- **وضع حدود لكفاية رأس المال**
- **ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان**
- **كفاية سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المعدومة**
- **ضوابط الحد من مخاطر التركيز**
- **ضوابط الحد من مخاطر الإقراض المتصل (العملاء ذوي العلاقة بالبنك**
- **ضوابط الحد من مخاطر الدول**
- **ضوابط الحد من مخاطر السوق:**
- **ضوابط الحد من مخاطر سعر الفائدة**
- **ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة**
- **الرقابة على القروض المصرفية رقابة داخلية وخارجية**
- **ضرورة الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات المتعلقة بأصول وإستخدامات المصارف والمخاطر المحتملة وكل ما يتعلق بالنشاط المصرفي وفقا للمعايير وللمتطلبات الدولية**
- **تأهيل اليد العاملة بما يتطلبه التطور التكنولوجي في المجال المصرفي**
- **ضبط القوانين والإجراءات المصرفية لتجنب المخاطر القانونية**

يتطلب مواجهة تعثر الديون المصرفية التنظيم الفعال و الإشراف الحكيم علي النظام المصرفي للمحافظة

علي الاستقرار النقدي و ضمان إن المصارف تعمل بطريقة حكيمة و بأنها تملك راس مال و احتياطات كافية لمواجهة نتائج المخاطر التي تؤدي إلي ظهور التعثر أو الفساد لدي بعض المصارف

والضعف في النظام المصرفي يمكن إن يهدد الاستقرار الاقتصادي ، و لذلك اهتمت العديد من الهيئات بوضع مبادئ يتم إتباعها من قبل السلطات النقدية في بلد لتجنب المصارف من الوقوع في المشاكل تؤدي بها إلي التعثر ، كالإشراف المستمر و لفعال من قبل السلطات النقدية و رقابة علي أعمال المصارف لضمان الالتزام بالقوانين و لتعليمات .

و يقع علي عاتق السلطة التنفيذية تقييم هيكل المؤسسة المصرفية و المدراء وخطتها التشغيلية و نوعية موجوداتها وملاءة راس مالها بالإضافة إلي تحديد الحد الأدنى لملاءة راس مالها لجميع المصارف مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها المصارف و ما مدي قدرتها علي تحمل الخسائر

حيث يجب إن لا تكون هذه المتطلبات اقل قيمة مع متطلبات المحددة في اتفاقية بازل بالنسبة للمصارف النشطة دوليا.و أيضا تقييم هيكل المؤسسة المصرفي من قبل السلطة النقدية لتقييم سياسات المصارف بالنسبة لتسهيلات الائتمانية و الاستثمارية و أهم الإجراءات المتبعة لمنح القرض و التحقق من كفاءة المصارف. ويتوجب علي السلطة النقدية إن تقيم أعمال المصارف و نشاطاتها و التعرف غلي موجوداتها و مطلوباتها و النظام المحاسبي المطبق في عمليات التدقيق الداخلي و الخارجي ،و معاجلة التعثر المصرفي تقع علي عدة جهات كالحكومة والوكالات الخاصة بهدف المحافظة علي سلامة النظام المصرفي و النظام الاقتصادي ،ووضع الإجراءات المطلوبة لحل مشاكل النظام المصرفي غالبا ما تكون هيكلية

و بشكل عام تتبع الإجراءات لمعاجلة حالة التعثر المصرفي و تجنب انتشارها و نذكر من أهمها:

- 1-قيام البنك المركزي بإعادة تكوين راس مال المصارف المتعثرة .
- 2- دعم البنك المركزي المصارف المتعثرة كونه يعتبر الملجأ الأخير للاقتراض.
- 3- الطلب من الإدارة تصفية بعض موجودات المصرف إما عن طريق العقارات التي يملكها أو عن طريق تحسين الديون المجمدة.
- 4- تدخل البنك المركزي في إدارة المصارف المتعثرة و ذلك يمنعها من القيام ببعض العمليات و الأنشطة كالتوقف عن التعامل المؤدي إلي زيادة المخاطر المصرف اتجاه الغير.
- 5- إعادة النظر في التشريعات المصرفية و المالية النافذة و تحديثها أو استبدالها بتشريعات جديدة تتماشي و مستجدات الوضع المصرفي و الاقتصادي ،وآفاقها المحتملة حيث إن وجود مؤسسات ضمان الودائع نحد من المصاعب و تدعو إلي استحداث مؤسسات ضمان الودائع القصيرة الأجل أو تحت الطلب لأنها هي التي تشكل عماد العمل المصرفي
- 6- التوجه نحو سياسات الدمج سواء طوعا أو مجبرا للعديد من المصارف المتعثرة أو اتخاذ قرار بتصفية تذهب الاتجاهات نحو الدمج حيث إن الاندماج الناجح يحقق تشكيل وحدات اقدر علي

خفض التكاليف و زيادة الإرباح و الأرقاء بكفاءة راس المال والاحتياطات ، فعلي سبيل المثال في تايلاند تم اتخاذ إجراءات تتمثل في السماح للبنك المركزي بتصفية بعض المصارف المتعثرة ودمج بعض المصارف ووضع